

■ **الجزائر**

بوتفليقة يعلن الاستقالة...

نحو مرحلة انتقالية صعبة

دخلت الأزمة الجزائرية مرحلة أكثر وضوحاً بإعلان الرئيس نيته الاستقالة قبل انتهاء ولايته واواخر الشهر الحالي. ليفتح بذلك الباب أمام مرحلة انتقالية لا بدّو المعارضة راضية بقيادة تما من قبل الحكومة المؤلّفة حديثاً

كما كان متوقّعا، قرّر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد عشرين عاماً في السلطة، تقديم استقالته قبل تاريخ انتهاء ولايته في 28 نيسان/ أبريل، ليتحقّق بذلك أحد أهم مطالب المحتجين منذ أكثر من شهر. مهّدت الرئاسة لقرار الأوس بمسارين: الأول تمثّل في تاليف حكومة تصريف أعمال برئاسة نور الدين بدوي، أول من أسس للحفاظ على عمل المؤسسات، علماً بأنّ تاليفها استغرق عشرين يوماً منذ تعيين رئيسها في 11 آذار/ مارس الماضي، وهي لا تبدو قادرة على تهدئة الشارع حتى الآن. لكون أغلب أعضائها غير معروفين، أو كانوا أصلاً معاونين لوزراء قدامى، أما المسار الثاني، فتمثّل في فتح تحقيقات في قضايا فساد، ومنع أشخاص من مغادرة البلاد، لعل أبرزهم علي حداد، أحد رجال الأعمال وأكثر المقرّبين من بوتفليقة وشقيقه سعيد، الذي يوصف من قبل وسائل الإعلام بـ«الحاكم الفعلي». كما فتحت تحقيقات «في قضايا فساد» لعشيرة رجال أعمال كبار آخرين، لم يتمّ الإفصاح عن اسمائهم، لكن قاسمهم المشترك، بحسب وسائل إعلام محلية، قريبهم المعروف من السلطة الحاكمة.

■ **فلسطين**

بدء تنفيذ تفاهات غزة: توسيع مساحة الصيد أولى الخطوات

علّمه رغم استمرار حالة التوتر والتأهب بين إسرائيل وقطاع غزة، إلاّ أن ذلك لم يحل دون انطلاق خطوات تخفيف الحصار عملياً، والتي يتوقّع أن تتواصل في خلك الأيام المقبلة، بموجب التفاهات التي تمّ التوصل إليها مع الاحتلال

حدثت صحيفة «يديعوت احرونوت»، أمس، عن نية حركة «الجهاد الإسلامي» تنفيذ عملية على حدود قطاع غزة. وقالت الصحيفة إن جيش العدو رفع حالة التأهب على حدود القطاع خشية تنفيذ الحركة «عملية كبيرة أو سلسلة عمليات ضد أهداف في الساعات أو

الأيام القريبة». ونقلت عن مصادر أمنية إسرائيلية أنه تمّ «رصد نشاط غير عادي لعناصر الذراع العسكرية لحركة الجهاد في عدة مواقع على طول السياج الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل». وأضافت أن «هذا النشاط قد يكون محاولة لإطلاق صاروخ كوريتيت ضد هدف، أو زرغ عبوات ناسفة، أو قد يكون محاولة لاقتحام السياج الحدودي لتنفيذ عملية جديدة». لكن عضو المكتب السياسي للحركة، نافذ عزام، نفى ما أورده الصحيفة، قائلاً إن «إسرائيل تحاول دائماً اختراق الأخبار، ولا صلة لما تروي له».

وتعلّق على ذلك الأجواء المتوترة، إلاّ أن جهود إتمام اتفاق التهدئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي لا تزال مستمرة. جهود الحزما انطلاق خطوات تخفيف الإحصار عملياً، بتوسيع مساحة الصيد إلى 15 ميلاً بحرياً (جنوب القطاع) منلما أعلن أمس، على أن تدخل في الأيام المقبلة إلى القطاع 118

رئيس مجلس الأمة، ثم يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة، على أن لا يترشح لرئاسة الجمهورية لاحقاً.

في ضوء تركيبة الحكومة المؤلّفة حديثاً، وهويات المرشحين لتولي مهام رئيس الجمهورية لفترة انتقالية، يرى مراقبون أن قرار استقالة بوتفليقة لا يكفي وحده لإنقاذ البلاد، فيأشبه إلى الجبير في جيوستراتيجية المغرب العربي، إبراهيم أومنصور، «لا يمكن تلبية المطالب الشعبية إلا بتغيير النظام وفتح المجال للشباب»، ويعتبر

وستحدد الأيام المقبلة إذا ما كانت القوى السياسية والشعبية ستقبل باستمرار بدوي في قيادة الحكومة التي تدير المرحلة الانتقالية لغاية تنظيم انتخابات رئاسية جديدة،

تصافه الرئيس بوتفليقة بقرار الاستقالة حالة فراغ دستورج كانت وشبكة (ف اب)



(الأخبار)

تحمس بعد في ضوء الضبابية التي تشوب قيمة المنحة القطرية المقررة». مع ذلك، فإن كل هذا الحراك السياسي في القطاع، والتمويل القطري المتوقع لموازنة «الأوروا»، بقيمة 15 مليون دولار، والذي سيسهم في تشغيل أول دفعة في «برنامج التشغيل المؤقت»، لن ينهيا أزمة الوكالة الأممية المالية. فبحسب معلومات «الأخبار»، سيتم

بتوقع أن تدخل في الأيام المقبلة 118 طنّاً من الأدوية إلى القطاع

تنظيم مؤتمر للمانحين في الأردن منتصف الشهر الجاري، بسبب وجود عجز بقيمة 350 مليون دولار في الموازنة العامة. بدورها، قالت صحيفة «هارتس» العبرية إن بقية خطوات التهدئة ستبدأ بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في

ولا يُعرف إذا ما كان المحتجون سيقبلون بتولي عبد القادر بن صالح، الذي يشغل منصب رئيس مجلس الأمة منذ عام 2002 بتعيين من بوتفليقة، منصب الرئاسة لثلاثة اشهر، لكونه ينتمي إلى «حزب التجمع الوطني الديموقراطي» (من الائتلاف الحاكم) الذي ظلّ مخالفاً مع حزب «جبهة التحرير الوطني» (الذي ينتمي إليه بوتفليقة) لما يقارب 20 عاماً، قبل أن ينقلب أمينه العام، رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، على الرئيس ومحيطه، بعد إطاحته من خلال حل الحكومة السابقة، ليؤيد بعدها دعوة قائد صالح إلى رحيل الرئيس.

أيضاً، في حال انتهى المسار القانوني بتولي رئيس المجلس الدستوري، الطيب بلعيز، فليس معلوما موقف الشارع والمعارضة منه، خصوصاً أنه من أقرب الشخصيات من بوتفليقة، وقد رافقه طيلة فترة حكمه في وزارات سيادية مثل العدل والداخلية، وأخيراً مديراً لديوانه ومستشاراً له. كما يعيب عليه البعض عدم دعوته المجلس، عقب دعوة قائد صالح، إلى عقد جلسة للفصل في موضوع الشفوق، بحجة عدم اكتمال النصاب.

في ضوء ذلك، برزت دعوات إلى إنشاء مجلس رئاسي من شخصيات وطنية مقبولة لقيادة مرحلة انتقالية قصيرة المدى، مثلما دعا إليه «الاتحاد الوطني لمنظمات المحامي الجزائريين»، الذي اقترح أيضاً تعليق العمل بالدستور، وإصدار إعلان دستوري لتسيير المرحلة الانتقالية. كما دعت أحزاب وشخصيات من المعارضة، السبت الماضي، إلى تنصيب «هيئة رئاسية» من شخصيات ذات كفاءة ومصداقية ونزاهة، تشرّف على مرحلة انتقالية مدتها 6 اشهر، في إطار خارطة طريق توصي بتعيين حكومة كفاءةات لتصريف الشأن العام، وتنظيم انتخابات شفافة ونزيهة، إلى جانب إنشاء هيئة مستقلة للإشراف وتنظيم الاستحقاقات

(الأخبار)

9 نيسان/ أبريل الجاري، خاصة اللغات المرتبطة بإيجاد تمويل دولي وإقليمي للمفّي الكهرباء والماء. وفي سياق مخصّل، أعلنت وزارة المالية في قطاع غزة صرف سلفة مالية بقيمة 1200 شيكّل، لموظفين في القطاع كانت قُطعت رواتبهم وهم على رأس عملهم في وزارات غزة. وستصرف الوزارة سلفاً لنحو 1088 موظفاً، بينهم نحو 316 في وزارة الصحة و400 من وزارة التعليم.

وترافق هذه الخطوة مع إعلان وزارة المالية في رام الله صرف رواتب شهر آذار/ مارس بنسبة 50%. في ظلّ معلومات عن خصومات مالية جديدة ستطال موظفين جدد من موظفي السلطة في غزة. وأشارت الوزارة إلى أنها ستصرف مخصصات لعوائل الشهداء والجرحى، فيما لا تزال تقطع رواتب 2700 عائلة شهيد وجريح غاليهم من حركة «فتح»، كما تقول مديرة مؤسسة الشهداء والجرحى انتصار الوزير لـ«الأخبار».

(الأخبار)

تشهد إسرائيل صعوداً مطرداً للتيار اليميني الجديد، الذي شكّل على انقاض الأحزاب الكبيرة والكتب التقليدية التي حكمت الكيان منذ عام 1948. صعودٌ يقوده حالياً بنيامين نتنياهو، سائراً بالمجتمع الإسرائيلي، الذي بات يمينياً أكثر من أي وقت مضى، وإن يُنتج إلاّ أحزاباً على صورته، مهما كانت العناوين التي سترفعها، سواء كانت يمينية فاقعة أو مفقّعة، بل التناؤس الانتخابي بات يتركز داخل القواعد الاجتماعية ذاتها. ومن هنا، يُلاحظ أن الشعارات التي تختارها الأحزاب التي يتشكل منها الائتلاف الحكومي، تتمحور حول مفهوم اليمين.

■ **علي حيدر**

يؤشر الخلط بين السعي لإبعاد بنيامين نتنهايو عن رئاسة الحكومة، ومقولة إسقاط اليمين الإسرائيلي، إلى التباس في فهم التركيبة الاجتماعية والسياسية في الكيان العبري. فالمجتمع الإسرائيلي بات أكثر يمينية وتطرفاً وعدوانية من أي وقت مضى، وإن يُنتج إلاّ أحزاباً على صورته، مهما كانت العناوين التي سترفعها، سواء كانت يمينية فاقعة أو مفقّعة، بل التناؤس الانتخابي بات يتركز داخل القواعد الاجتماعية ذاتها. ومن هنا، يُلاحظ أن الشعارات التي تختارها الأحزاب التي يتشكل منها الائتلاف الحكومي، تتمحور حول مفهوم اليمين. وفي هذا المجال، لوحظ أن نتنهايو ظهر أمام الجمهور وخلفه لافتة بعنوان «يمين قوي»، فيما اختار رئيس حزب «كولانو» موشيه كحلون شعار «يمين معتدل»، أما وزير التربية نفتالي بينت، ووزيرة القضاء إيليت شاكيد، فقد أسسا حزباً جديداً حمل اسم «اليمين الجديد». لكن إلى جانب إنشاء هيئة مستقلة للإشراف وتنظيم الاستحقاقات

الاستيطاني، واستمرار حالة التشزّم الحزبي والسياسي، وإن جرت عمليات تكثّل بين بعض الأحزاب التي حافظت على بنويتها المستقلة داخل كل كتل. وترتبط هذه التركيبة بشكل بنويي بالسياق التاريخي الاستعماري للمجتمع المستوطن وخلفه لافتة بعنوان «يمين قوي»، فيما اختار رئيس حزب «كولانو» موشيه كحلون شعار «يمين معتدل»، أما وزير التربية نفتالي بينت، ووزيرة القضاء إيليت شاكيد، فقد أسسا حزباً جديداً حمل اسم «اليمين الجديد». لكن إلى جانب إنشاء هيئة مستقلة للإشراف وتنظيم الاستحقاقات

64 مقعداً لليمين في أحدث الاستطلاعات

نشرت القناة الـ12 العبرية، مساء أول من أمس، استطلاعا للرأي يمنح 64 مقعداً للكتلة اليمينية. وأظهر استطلاع الأخير أن 38% يريدون أن يتولى بنيامين نتنهايو منصب رئيس الحكومة المقبل، مقارنة بـ36% يريدون في تولي بني غانتس المنصب، وقال 15% إنّه لا ينبغي أن يكون أي منهما رئيساً للحكومة. وشلّ المستطلعون 28 مقعداً، ووفقاً للاستطلاع نفسه،

■ **قضية**

إسرائيل في مراحلها الثلاث من هيمنة «التيار العمالي»... إلى يمينية نتنهايو



مّم حكومة نتنهايو، أخذت السياسة الرسمية تتحرك في اتجاهات أكثر تشدداً (ف اب)

تسمياته اللاحقة)، واستمرت هذه المرحلة من عام 1948 (بل وما قبل الدولة) إلى عام 1977. المرحلة الثانية، هي مرحلة صعود اليمين وانقسام الواقع الاجتماعي والسياسي الإسرائيلي إلى معسكرين أساسيين: معسكر اليمين ويتزّعه حزب «الليكود»، المستوطن من الخارج (المهاجرون اليهود)، والمعسكر اليسار ويتزّاهس حزب «العمل» (لا يعني ذلك أن حزب العمل هو حزب يساري) وبدأت هذه المرحلة مع فوز حزب «الليكود» للمرة الأولى في تاريخ اجتماعية عميقة، أدت إلى تحول الكيان بشكل تدريجي من مجتمع علماني - اشتراكي - أشكنازي، إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الديني والمحافظة واليميني، ودخول اليهود الشرقيين إلى مصاف النخب التي كانت حكراً على الأشكناز، هذا فضلاً عن زيادة قوة المستوطنين ونفوذهم السياسي، ومنذ تأسيسها حتى الآن. مرّت الدولة العبرية بثلاث مراحل أساسية متداخلة ومرتبطة بالتغيّرات الاجتماعية. المرحلة الأولى تختصرها هيمنة التيار الاشتراكي - العلماني - الأشكنازي، والذي عُرف بـ«التيار العمالي»، وهو الذي أسس إسرائيل فعلياً، وتمثّل بشكل رئيس بحزب «مباي» (أو «المعراخ» و«العمل» وفق

اليمين التصحيحي)، والتي مثلها مناحيم بيغن في حينه. ومن أبرز تلك العمليات التهجير التي اتبعتها المنظمات العسكرية الصهيونية، والتي تبعها فرض الحكم العسكري على من تبقى منهم من عام 1948 إلى عام 1966، قبل أن تنسح نسبياً مساحة حريتهم تحت سقفا الاحتلال. وفي الإجمال، بقي الإداء الرسمي الإسرائيلي تجاههم محكوماً بضوابط ثلاثة: الطابع اليهودي للدولة، العامل الأمني، والطابع الديموقراطي. مع حكومة نتنهايو، أخذت السياسة الرسمية تتحرّك في اتجاهات أكثر تشدداً في مواجهتهم. ومن ضمن ما يظهر ذلك، استمرار حظر «الحركة الإسلامية الشمالية»، والتحرّض ضد أعضاء الكنيست من «القائمة المشتركة» بالإضافة إلى تمديد العمل بقوانين تستهدفهم كقانون لمّ الشمل، واستمرار سنّ قوانين ذات طابع عنصري، وتصعيد هدم البيوت وخاصة في النقب، التي شهدت محاولات هدم قرية أم الحيران كجزء من سياسات تهويد النقب، ويهدف إقامة قرية «حيران» اليهودية الخالصة على أنقاض أم الحيران.

تقدّم إسرائيل نفسها على أنها دولة «يهودية ديموقراطية»، وكان الخطاب الرسمي المتواصل منذ عقود ينصّ على أن أحد أهم أهدافها الحفاظ على قدر من «التوازن» (بغض النظر عن واقعية هذا الشعار، وما إذا كان تهجير سكان فلسطين الأصليين واستبدال صهيانية مستوطنين بهم من «التوازن»)، لكن الكيان بات عملياً أكثر يهودية، وأقل ديموقراطية. والتفوّق الجديدة التي حققها اليمين الجديد، على هذا الطريق، تمثلت في سنّ قانون «يهودية القيم» الذي يعني في ما يعنيه ترجيح «القيم اليهودية» على «القيم الديموقراطية» للدولة. ومن أبرز التحديات التي يواجهها معسكر اليمين الجديد في هذه الانتخابات، هو ما إذا كان سيتمكّن من استكمال مقرداً لواصل تنفيذ أجندته من استحلال النخب المهيمنة على مؤسسات الدولة، أم سيضطر إلى الائتلاف مع قوى حزبية لا تتبعد عن برامج اليمين التقليدي.



(الأخبار)

نال حزب «العمل» 8 مقاعد، والجهة اليمينية للتغيير» 7، وييهودت متوراه» 6، و«شاس» 6، وتحالف اليمين» 5، و«ميرتس» 5، في حين حصل «هوية» على 5 مقاعد، و«كلنا» 5، و«اليمين الجديد» على 5 أيضاً، وإسرائيل بيتنا» على 4، والعربية الموحدة - التجمع» على 4، و«جسر» لم يحصل على أي مقعد.